

مصر تتحسب من الغرق في دوامة الديون المتفاقمة

القروض الجديدة تصرف في سداد أعباء وفوائد الديون القديمة



الشعب لم تعد لديه القدرة على التحلي بمزيد من الصبر

استمرار تراجع معدلات النمو عالمياً، بدلا من البحث عن الحلول سهلة لمواجهة تضخم الدين، حتى يتسنى عدم ترك أزمات تقف عقبة أمام التقدم.



وقد يدفع التراخي في مواجهة بعض المؤسسات الدولية، التي أشادت بالتجربة المصرية، للانقلاب عليها في أي لحظة، لأنها تراقب عن كثب تطورات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، وهذا مؤشر مهم في جميع التقارير.

وإذا نجحت الحكومة في تبني وصفة رشيدة من الممكن أن تحمي الدولة من مصائر بعض الدول التي عصفت بها الديون، الأمر الذي يتطلب عدم الإسراف في الاقتراض حاليا، وذهاب الأموال المقترضة لتوفير البنية الأساسية اللازمة لجذب الأموال من الخارج، وليس للاستعراض أو الإيحاء أن هناك نهضة عمرانية في مصر، لأن أي نهضة لن تكتمل ما لم تتحول إلى فوائض تخفف الأعباء عن المواطنين ولا تزيدها.

115 مليار دولار، دون احتساب الديون الداخلية. تسبب هذا الوضع الصعب في زيادة معدلات الفقر في البلاد الذي طال ثلث الشعب المصري. فالحزم المالية التي توجه لسداد الديون وفوائدها تفوق الدعم المالي الموجه إلى الفقراء، وشريحة كبيرة من محدودي الدخل، التي هبطت لخط الفقر بسبب موجات الغلاء المتعاقبة وطالت الطعام والشراب، بخلاف الخدمات الصحية المتردية.

وتسبب شح الموارد في تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل للمواطنين على مراحل لعدم وجود موارد كافية لتعميمه على جميع المصريين دفعة واحدة.

يجد المتابع لحال الموازنة العامة للبلاد خلال العام الحالي أنها من اليوم الأول لبدء تطبيقها في غرة يوليو الماضي كشفت عن اقتراض نحو 43 بالمئة من حجمها البالغ 1.9 تريليون جنيه، أي ما يعادل 115 مليار دولار.

يعد تصاعد معدلات الدين العام واحدا من مصادر قلق بعض المؤسسات الدولية تجاه الاقتصاد المصري الذي حقق تقدما بموجب الإصلاحات التي أدخلها مؤخرا. وقد أدى هذا الأمر إلى إطلاق صفارات إنذار لتنبية المسؤولين في القاهرة لضرورة عدم الوقوع في فخ استسهال الحصول على القروض. وتم تحذيرهم مبكرا كي يتسنى لهم مواجهة هذه المشكلة قبل تفاقمها، بما ينال من ثقة هذه المؤسسات التي منحت ثققتها لسياسات الإصلاح المصرية. وما يزيد من خطورة الموقف أن أعباء الديون حال تراكمها، تنال من برامج الحماية الاجتماعية في مواجهة الرأسمالية التي ترى الحكومة أنها الحل السحري لانتشال الاقتصاد من الركود، فضلا عن أنها تعد نقطة نقد واضحة للنظام السياسي. فهل تستطيع الحكومة تجاوز هذه العقبة التي يمكن أن تكون تركبة ثقيلة على عاتق الأجيال المقبلة؟

وأصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من أسواق عالمية مختلفة.

استغلت وزارة الإسكان التقارب السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال شرق البلاد، منها البرج الأيقوني الذي يعد أعلى برج في أفريقيا.

وأعلن وزير المالية أيضا عن خطة تستهدف طرح سندات مصرية في الأسواق الآسيوية، وقام بحملة ترويجية لها انطلقت من كوريا الجنوبية. بلغ نصيب كل مواطن مصري مقيم في الداخل نحو 2766 دولارا من إجمالي الديون الداخلية والخارجية

يُفسي تراكم الديون إلى زيادة قيمة برامج الحماية الاجتماعية للفقراء، بل وتستنزف خدمة الديون جزءا مهما من موارد البلاد، بما لا يمكن الحكومة من تقديم حماية كاملة للمواطنين ضد موجات الغلاء التي أثقلت ميزانية فئة كبيرة من الأسرة في مصر.

رأت الحكومة أن الرأسمالية المتوحشة هي الحل لأزمة الاقتصاد، فحشرت أسعار الطاقة والعملة ودعت الشعب للتحلي بمزيد من الصبر، دون أن تكون هناك وقاية كافية لتوحيش سياسات الإصلاح التي لا يمكن حلها من الزيادات الزهيدة في معدلات الأجور.

وراهنت القاهرة على تحسن الأوضاع خلال فترة القرض الكبير الذي حصلت عليه من صندوق النقد، وبعد ثلاث سنوات من الصبر وحصولها على كامل قيمة القرض البالغ 12 مليار دولار، لم يعد أمامها إلا البحث عن سبل سريعة لإرضاء من تجرعوا الدواء المر من المواطنين على مدار 36 شهرا أملا في تحسن أحوالهم.

شدد وجذب الحكومة

قال حسام الغياش، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن الدين يمثل تحديا أمام الحكومة، وما يقلل من حدته تعزيز الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي في مصر الذي وصل إلى نحو 44.9 مليار دولار حتى نهاية يوليو الماضي.

لكن غالبية الاحتياطي تم توفيره من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، وما تمتلك مصر منه بوضوح حصة الذهب التي لا تتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

وأضاف لـ"العرب" أن فئة من الشعب تأثرت بشكل مباشر بسبب تفاقم الدين، لأن فوائده نافست حزم الدعم الموجهة لها في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم كلما ارتفعت قيمة الديون زادت نسبة الالتزامات بالموازنة وتراجع الإنفاق على الخدمات المقدمة للمواطن.

دفع هذا الوضع إعلان وزير التربية والتعليم والصحة عن براءتهما من تردي جودة خدمات التعليم والصحة أمام لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب المصري قبل حوالي ثلاثة أشهر، الأمر الذي أثار أزمة داخل الحكومة.

كان وزير التعليم والصحة طالبا أمام اللجنة البرلمانية بزيادة مخصصات كل وزارة بنحو 11 مليار جنيه، أي ما يعادل 667 مليون دولار لتحسين جودة الخدمات، إلا أن وزير المالية رفض طلبهما وقال ليس لدينا أموال لزيادة مخصصات الصحة والتعليم في الموازنة.

ترتب على تلك الأزمة توجيه تعليمات شفوية من

أصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من أسواق عالمية مختلفة.

استغلت وزارة الإسكان التقارب السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال شرق البلاد، منها البرج الأيقوني الذي يعد أعلى برج في أفريقيا.

وأعلن وزير المالية أيضا عن خطة تستهدف طرح سندات مصرية في الأسواق الآسيوية، وقام بحملة ترويجية لها انطلقت من كوريا الجنوبية. بلغ نصيب كل مواطن مصري مقيم في الداخل نحو 2766 دولارا من إجمالي الديون الداخلية والخارجية

يُفسي تراكم الديون إلى زيادة قيمة برامج الحماية الاجتماعية للفقراء، بل وتستنزف خدمة الديون جزءا مهما من موارد البلاد، بما لا يمكن الحكومة من تقديم حماية كاملة للمواطنين ضد موجات الغلاء التي أثقلت ميزانية فئة كبيرة من الأسرة في مصر.

رأت الحكومة أن الرأسمالية المتوحشة هي الحل لأزمة الاقتصاد، فحشرت أسعار الطاقة والعملة ودعت الشعب للتحلي بمزيد من الصبر، دون أن تكون هناك وقاية كافية لتوحيش سياسات الإصلاح التي لا يمكن حلها من الزيادات الزهيدة في معدلات الأجور.

وراهنت القاهرة على تحسن الأوضاع خلال فترة القرض الكبير الذي حصلت عليه من صندوق النقد، وبعد ثلاث سنوات من الصبر وحصولها على كامل قيمة القرض البالغ 12 مليار دولار، لم يعد أمامها إلا البحث عن سبل سريعة لإرضاء من تجرعوا الدواء المر من المواطنين على مدار 36 شهرا أملا في تحسن أحوالهم.

شدد وجذب الحكومة

قال حسام الغياش، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن الدين يمثل تحديا أمام الحكومة، وما يقلل من حدته تعزيز الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي في مصر الذي وصل إلى نحو 44.9 مليار دولار حتى نهاية يوليو الماضي.

لكن غالبية الاحتياطي تم توفيره من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، وما تمتلك مصر منه بوضوح حصة الذهب التي لا تتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

وأضاف لـ"العرب" أن فئة من الشعب تأثرت بشكل مباشر بسبب تفاقم الدين، لأن فوائده نافست حزم الدعم الموجهة لها في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم كلما ارتفعت قيمة الديون زادت نسبة الالتزامات بالموازنة وتراجع الإنفاق على الخدمات المقدمة للمواطن.

دفع هذا الوضع إعلان وزير التربية والتعليم والصحة عن براءتهما من تردي جودة خدمات التعليم والصحة أمام لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب المصري قبل حوالي ثلاثة أشهر، الأمر الذي أثار أزمة داخل الحكومة.

كان وزير التعليم والصحة طالبا أمام اللجنة البرلمانية بزيادة مخصصات كل وزارة بنحو 11 مليار جنيه، أي ما يعادل 667 مليون دولار لتحسين جودة الخدمات، إلا أن وزير المالية رفض طلبهما وقال ليس لدينا أموال لزيادة مخصصات الصحة والتعليم في الموازنة.

ترتب على تلك الأزمة توجيه تعليمات شفوية من

أصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من أسواق عالمية مختلفة.

استغلت وزارة الإسكان التقارب السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال شرق البلاد، منها البرج الأيقوني الذي يعد أعلى برج في أفريقيا.

وأعلن وزير المالية أيضا عن خطة تستهدف طرح سندات مصرية في الأسواق الآسيوية، وقام بحملة ترويجية لها انطلقت من كوريا الجنوبية. بلغ نصيب كل مواطن مصري مقيم في الداخل نحو 2766 دولارا من إجمالي الديون الداخلية والخارجية

يعد تصاعد معدلات الدين العام واحدا من مصادر قلق بعض المؤسسات الدولية تجاه الاقتصاد المصري الذي حقق تقدما بموجب الإصلاحات التي أدخلها مؤخرا. وقد أدى هذا الأمر إلى إطلاق صفارات إنذار لتنبية المسؤولين في القاهرة لضرورة عدم الوقوع في فخ استسهال الحصول على القروض. وتم تحذيرهم مبكرا كي يتسنى لهم مواجهة هذه المشكلة قبل تفاقمها، بما ينال من ثقة هذه المؤسسات التي منحت ثققتها لسياسات الإصلاح المصرية. وما يزيد من خطورة الموقف أن أعباء الديون حال تراكمها، تنال من برامج الحماية الاجتماعية في مواجهة الرأسمالية التي ترى الحكومة أنها الحل السحري لانتشال الاقتصاد من الركود، فضلا عن أنها تعد نقطة نقد واضحة للنظام السياسي. فهل تستطيع الحكومة تجاوز هذه العقبة التي يمكن أن تكون تركبة ثقيلة على عاتق الأجيال المقبلة؟

وأصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من أسواق عالمية مختلفة.

استغلت وزارة الإسكان التقارب السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال شرق البلاد، منها البرج الأيقوني الذي يعد أعلى برج في أفريقيا.

وأعلن وزير المالية أيضا عن خطة تستهدف طرح سندات مصرية في الأسواق الآسيوية، وقام بحملة ترويجية لها انطلقت من كوريا الجنوبية. بلغ نصيب كل مواطن مصري مقيم في الداخل نحو 2766 دولارا من إجمالي الديون الداخلية والخارجية

يُفسي تراكم الديون إلى زيادة قيمة برامج الحماية الاجتماعية للفقراء، بل وتستنزف خدمة الديون جزءا مهما من موارد البلاد، بما لا يمكن الحكومة من تقديم حماية كاملة للمواطنين ضد موجات الغلاء التي أثقلت ميزانية فئة كبيرة من الأسرة في مصر.

رأت الحكومة أن الرأسمالية المتوحشة هي الحل لأزمة الاقتصاد، فحشرت أسعار الطاقة والعملة ودعت الشعب للتحلي بمزيد من الصبر، دون أن تكون هناك وقاية كافية لتوحيش سياسات الإصلاح التي لا يمكن حلها من الزيادات الزهيدة في معدلات الأجور.

وراهنت القاهرة على تحسن الأوضاع خلال فترة القرض الكبير الذي حصلت عليه من صندوق النقد، وبعد ثلاث سنوات من الصبر وحصولها على كامل قيمة القرض البالغ 12 مليار دولار، لم يعد أمامها إلا البحث عن سبل سريعة لإرضاء من تجرعوا الدواء المر من المواطنين على مدار 36 شهرا أملا في تحسن أحوالهم.

شدد وجذب الحكومة

قال حسام الغياش، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن الدين يمثل تحديا أمام الحكومة، وما يقلل من حدته تعزيز الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي في مصر الذي وصل إلى نحو 44.9 مليار دولار حتى نهاية يوليو الماضي.

لكن غالبية الاحتياطي تم توفيره من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، وما تمتلك مصر منه بوضوح حصة الذهب التي لا تتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

وأضاف لـ"العرب" أن فئة من الشعب تأثرت بشكل مباشر بسبب تفاقم الدين، لأن فوائده نافست حزم الدعم الموجهة لها في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم كلما ارتفعت قيمة الديون زادت نسبة الالتزامات بالموازنة وتراجع الإنفاق على الخدمات المقدمة للمواطن.

دفع هذا الوضع إعلان وزير التربية والتعليم والصحة عن براءتهما من تردي جودة خدمات التعليم والصحة أمام لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب المصري قبل حوالي ثلاثة أشهر، الأمر الذي أثار أزمة داخل الحكومة.

كان وزير التعليم والصحة طالبا أمام اللجنة البرلمانية بزيادة مخصصات كل وزارة بنحو 11 مليار جنيه، أي ما يعادل 667 مليون دولار لتحسين جودة الخدمات، إلا أن وزير المالية رفض طلبهما وقال ليس لدينا أموال لزيادة مخصصات الصحة والتعليم في الموازنة.

ترتب على تلك الأزمة توجيه تعليمات شفوية من

أصبحت الموافقة معبرا وشهادة ثقة تمكن القاهرة من زيادة الاقتراض من أسواق عالمية مختلفة.

استغلت وزارة الإسكان التقارب السياسي بين القاهرة وبكين. وأعلنت عن اقتراضها نحو ثلاثة مليارات دولار لبناء سبعة أبراج في العاصمة الإدارية بشمال شرق البلاد، منها البرج الأيقوني الذي يعد أعلى برج في أفريقيا.



Moody's

مؤدز تمنح مصر تصنيفا ضعيفا في مؤشر القوة المالية

ورغم الاهتمام السياسي بهذا القطاع وتوجيه السيسي للبنك المركزي بتوفير قروض بنحو 200 مليار جنيه (12 مليار دولار) لتمويل هذا القطاع بغائدة ميسرة تتراوح بين 5 و7 بالمئة، إلا